

معيار المراجعة (٧٠٠): تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار المراجعة (٧٠٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان الإضافات أو التعديلات العامة السابق إيضاها، بالإضافة إلى الإضافات أو التعديلات التالية:

- إضافة حاشية للفقرة رقم (٤٣) لتوفير مثال لمسؤوليات التقرير الأخرى، تنص على ما يلي: "من أمثلة التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى ما نص عليه نظام الشركات في الفقرة الخامسة من المادة العشرين من أنه على المراجع أن يضمن في تقريره "... ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس في حدود اختصاصه، ...".
- إضافة حاشية للفقرة رقم (٤٦) بشأن تضمين اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع عن مراجعة مجموعات كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمنشآت مدرجة تنص على ما يلي: "ينص نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية في مادته السابعة على ما يلي: "على المحاسب القانوني الالتزام بما يلي: ١- التوقيع والمصادقة على التقارير الصادرة منه، ويكون التوقيع والمصادقة في الشركة المهنية من الشريك الذي شارك في إعداد التقرير أو أشرف على إعداده". ولم يعط النظام أي استثناءات".
- إضافة حاشية لعنوان الفقرة رقم (٥١)، وكذلك عنوان الفقرتين رقم (٧٦أ، ٧٧أ) تنص على ما يلي: "وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالتحويل إلى المعايير الدولية للمراجعة، فإنه لن توجد مجموعة أخرى من معايير المراجعة في المملكة، مما يعني عدم انطباق هذه الفقرات على البيئة المحلية للمراجعة في المملكة".

المعيار الدولي للمراجعة (٧٠٠)

تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية

(يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة	
	مقدمة
٤-١	نطاق هذا المعيار
٥	تاريخ السريان
٦	الأهداف
٩-٧	التعريفات
	المتطلبات
١٥-١٠	تكوين رأي في القوائم المالية
١٩-١٦	شكل الرأي
٥٢-٢٠	تقرير المراجع
٥٤-٥٣	المعلومات التكميلية المعروضة مع القوائم المالية
	المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى
٣١-١١	الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة
٤	السياسات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية بشكل مناسب
٥	المعلومات المعروضة في القوائم المالية تكون ملائمة ومن الممكن الاعتماد عليها وقابلة للمقارنة والفهم
٦	الإفصاح عن تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية
٩أ-٧أ	تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل
١٥أ-١٠أ	وصف إطار التقرير المالي المنطبق
١٧أ-١٦أ	شكل الرأي
٧٧أ-١٨أ	تقرير المراجع
٨٤أ-٧٨أ	المعلومات التكميلية المعروضة مع القوائم المالية
	الملحق: أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

مقدمة

نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار مسؤولية المراجع عن تكوين رأي في القوائم المالية. ويتناول أيضاً شكل ومحتوى تقرير المراجع الصادر نتيجةً لمراجعة القوائم المالية.
٢. يتناول معيار المراجعة (٧٠١)^١ مسؤولية المراجع عن الإبلاغ بالأمر الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع. ويتناول معيار المراجعة (٧٠٥)^٢ ومعيار المراجعة (٧٠٦)^٣ كيفية تأثر شكل ومحتوى تقرير المراجع عندما يُبدي المراجع رأياً معدلاً أو عندما يذكر في تقريره فقرة للفت الانتباه أو فقرة أمر آخر. وتحتوي معايير المراجعة الأخرى^(*) أيضاً على متطلبات لعملية التقرير، تنطبق عند إصدار تقرير المراجع.
٣. ينطبق هذا المعيار على مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام، وقد تمت صياغته في ذلك السياق. ويتناول معيار المراجعة (٨٠٠)^٤ اعتبارات خاصة عندما تكون القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص. ويتناول معيار المراجعة (٨٠٥)^٥ اعتبارات خاصة ذات صلة بمراجعة قائمة مالية واحدة، أو عناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية. وينطبق هذا المعيار أيضاً على عمليات المراجعة التي يُطبّق عليها معيار المراجعة (٨٠٠) أو معيار المراجعة (٨٠٥).
٤. تهدف متطلبات هذا المعيار إلى إيجاد توازن مناسب بين الحاجة إلى الاتساق وقابلية المقارنة في تقرير المراجع على المستوى العالمي، وبين الحاجة إلى زيادة قيمة تقرير المراجع عن طريق جعل المعلومات الواردة فيه أكثر ملاءمة للمستخدمين. ويعزز هذا المعيار الاتساق في تقرير المراجع، ويراعي أيضاً الحاجة إلى المرونة لاستيعاب الظروف الخاصة بكل دولة. وعندما تُجرى المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة، فإن الاتساق في تقرير المراجع يعزز المصداقية في السوق العالمية عن طريق تسهيل التعرف على عمليات المراجعة التي تمت وفقاً للمعايير المعترف بها عالمياً. ويساعد ذلك أيضاً على تعزيز فهم المستخدم للظروف غير المعتادة وعلى التعرف عليها عند حدوثها.

تاريخ السريان

٥. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

الأهداف

٦. تتمثل أهداف المراجع فيما يلي:
 - (أ) تكوين رأي في القوائم المالية استناداً إلى تقييم الاستنتاجات المستنبطة من أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها؛
 - (ب) إبداء ذلك الرأي بشكل واضح من خلال تقرير مكتوب.

التعريفات

٧. لأغراض معايير المراجعة، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أدناه:
 - (أ) القوائم المالية ذات الغرض العام: قوائم مالية معدة وفقاً لإطار ذي غرض عام.
 - (ب) الإطار ذو الغرض العام: إطار تقرير مالي مصمم لتلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات المالية لقطاع واسع من المستخدمين. ويمكن أن يكون إطار التقرير المالي إطار عرض عادل أو إطار التزام.

^١ معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

^٢ معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

^٣ معيار المراجعة (٧٠٦) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"

* يعني مصطلح "معايير المراجعة" - أيما يرد - المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية، وفقاً لوثيقة الاعتماد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والتي تتضمن بعض الإضافات الضرورية لتكييف تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في المملكة العربية السعودية، ولكنها لم تغير من متطلباتها. وتبعاً لذلك فقد تم إدخال تعديل محدود على ترجمة نصوص المعايير بالقدر اللازم لتكييف تطبيقها في ظل البيئة النظامية للمملكة.

^٤ معيار المراجعة (٨٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص"

^٥ معيار المراجعة (٨٠٥) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في قائمة مالية"

- ويُستخدم مصطلح "إطار العرض العادل" للإشارة إلى إطار تقرير مالي يتطلب الالتزام بمتطلبات هذا الإطار إضافة إلى ما يلي:
- (١) يقَرّ، صراحةً أو ضمناً، أنه لتحقيق العرض العادل للقوائم المالية، قد يكون من الضروري للإدارة أن تقدم إفصاحات تتعدى تلك المطلوبة على وجه التحديد بموجب الإطار؛ أو
- (٢) يقَرّ صراحةً أنه قد يكون من الضروري للإدارة الخروج عن متطلب من متطلبات الإطار لتحقيق العرض العادل للقوائم المالية. ومن المتوقع ألا يكون مثل هذا الخروج ضرورياً إلا في ظروف نادرة للغاية.
- ويستخدم مصطلح "إطار الالتزام" للإشارة إلى إطار تقرير مالي يتطلب الالتزام بمتطلبات الإطار، لكنه لا يحتوي على الإقرارات الواردة في البندين (١) أو (٢) أعلاه.^٦
- (ج) رأي غير معدل: الرأي الذي يعبر عنه المراجع عندما يتوصل إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.^٧
٨. الإشارة إلى "القوائم المالية" في هذا المعيار تعني "مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام".^٨ وتحدد متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها، وما يمثل مجموعةً كاملةً من القوائم المالية.
٩. الإشارة إلى "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية"^(*) في هذا المعيار تعني المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والمعتمدة في المملكة العربية السعودية، والإشارة إلى "المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام" تعني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.

المتطلبات

تكوين رأي في القوائم المالية

١٠. يجب على المراجع أن يُكوّن رأياً عمّا إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.^٩
١١. يجب على المراجع، من أجل تكوين ذلك الرأي، أن يستنتج ما إذا كان قد توصل إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ. ويجب أن يأخذ هذا الاستنتاج في الحسبان:
- (أ) استنتاج المراجع، وفقاً لمعيار المراجعة (٣٣٠)، ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة؛^{١٠}
- (ب) استنتاج المراجع، وفقاً لمعيار المراجعة (٤٥٠)، ما إذا كانت التحريفات غير المصححة تُعدّ جوهرية، كل منها على حدة أو في مجملها؛^{١١}
- (ج) التقويمات التي تتطلبها الفقرات ١٢-١٥.
١٢. يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت القوائم المالية مُعدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق. ويجب أن يتضمن هذا التقويم النظر في الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك المؤشرات على وجود تحيز محتمل في اجتهادات الإدارة. (راجع: الفقرات ١١-٣٤)
١٣. على وجه الخصوص، وفي ضوء متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق، يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت:

^٦ معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجعات المستقلة والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"، الفقرة ١٣(أ)

^٧ تتناول الفقرتان ٢٥ و٢٦ التعبيرات المستخدمة للتعبير عن هذا الرأي في حالة اتباع إطار عرض عادل وإطار التزام، على الترتيب.

^٨ حددت الفقرة ١٣(و) من معيار المراجعة (٢٠٠) محتوى القوائم المالية.

* المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية هي المعايير الدولية للتقرير المالي كما صدرت من المجلس الدولي بالإضافة إلى إفصاحات أضافتها الهيئة لبعض تلك المعايير وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

^٩ معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١١

^{١٠} تتناول الفقرتان ٢٥ و٢٦ التعبيرات المستخدمة للتعبير عن هذا الرأي في حالة اتباع إطار عرض عادل وإطار التزام، على الترتيب.

^{١١} معيار المراجعة (٣٣٠) "استجابات المراجع للمخاطر المُقيّمة"، الفقرة ٢٦

^{١٢} معيار المراجعة (٤٥٠) "تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"، الفقرة ١١

(أ) القوائم المالية تُفصح بشكل مناسب عن السياسات المحاسبية المهمة التي تم اختيارها وتطبيقها. وعند إجراء هذا التقييم، يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان مدى ملاءمة السياسات المحاسبية للمنشأة، وما إذا كانت قد عُرضت بطريقة قابلة للفهم؛ (راجع: الفقرة ٤٤)

(ب) السياسات المحاسبية المختارة والمطبقة متسقة مع إطار التقرير المالي المنطبق، ومناسبة؛

(ج) التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدتها الإدارة معقولة؛

(د) المعلومات المعروضة في القوائم المالية ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها، وقابلة للمقارنة والفهم. وعند إجراء هذا التقييم، يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان ما يلي:

● ما إذا كانت المعلومات التي كان ينبغي تضمينها، قد تم تضمينها، وما إذا كانت تلك المعلومات مصنفة، ومجمعة أو مفصلة، ومميزة بشكل مناسب.

● ما إذا كان العرض العام للقوائم المالية قد تم تقويضه عن طريق إدراج معلومات غير ملائمة، أو معلومات تحجب الفهم السليم للأمور المفصح عنها. (راجع: الفقرة ٥٥)

(هـ) القوائم المالية توفر إفصاحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية؛ (راجع: الفقرة ٦١)

(و) المصطلحات المستخدمة في القوائم المالية مناسبة، بما في ذلك عنوان كل قائمة مالية.

١٤. عندما تُعدّ القوائم المالية وفقاً لإطار عرض عادل، فإن التقييم المطلوب بموجب الفقرتين ١٢ و ١٣ يجب أيضاً أن يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل. ويجب أن يتضمن تقييم المراجع لما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل النظر فيما يلي: (راجع: الفقرات ٧١-٩١)

(أ) العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها؛

(ب) ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

١٥. يجب على المراجع تقييم ما إذا كانت القوائم المالية تشير إلى إطار التقرير المالي المنطبق أو تصفه بشكلٍ كافٍ. (راجع: الفقرات ١٠٠-١٥٥)

شكل الرأي

١٦. يجب على المراجع أن يُبدي رأياً غير معدل عندما يستنتج أن القوائم المالية معدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

١٧. في حالة:

(أ) استنتاج المراجع استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها أن القوائم المالية ككل لا تخلو من التحريف الجوهرية؛ أو

(ب) عدم قدرة المراجع على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لاستنتاج أن القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية،

فيجب على المراجع تعديل الرأي في تقريره وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٥).

١٨. إذا كانت القوائم المالية المُعدّة وفقاً لمتطلبات إطار عرض عادل لا تحقق العرض العادل، فيجب على المراجع مناقشة الأمر مع الإدارة، ويجب عليه -بناءً على متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق والكيفية التي تم بها حل الأمر- تحديد ما إذا كان من الضروري تعديل الرأي في تقرير المراجع وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٥). (راجع: الفقرة ١٦٥)

١٩. عندما تكون القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار التزام، فإن المراجع ليس مطالباً بتقييم ما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل. ومع ذلك، وفي ظروف نادرة للغاية، إذا استنتج المراجع أن تلك القوائم المالية مضللة، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة، ويجب عليه -بناءً على كيفية حل الأمر- تحديد ما إذا كان ينبغي الإبلاغ عن ذلك في تقريره، وتحديد كيفية القيام بهذا الإبلاغ. (راجع: الفقرة ١٧٥)

تقرير المراجع

٢٠. يجب أن يكون تقرير المراجع مكتوباً. (راجع: الفقرتين ١٨٠، ١٩٠)

تقرير المراجع عن عمليات المراجعة التي تمت وفقاً لمعايير المراجعة

العنوان

٢١. يجب أن يكون لتقرير المراجع عنوان يشير بوضوح إلى أنه تقرير المراجع المستقل. (راجع: الفقرة ٢٠٠)

المخاطبون بالتقرير

٢٢. يجب أن يكون تقرير المراجع موجهاً بشكل مناسب، على أساس ظروف الارتباط. (راجع: الفقرة ٢١٠)

رأي المراجع

٢٣. يجب أن يحتوي القسم الأول من تقرير المراجع على رأي المراجع، ويجب أن يكون عنوانه هو "الرأي".

٢٤. يجب أيضاً في قسم الرأي الوارد في تقرير المراجع:

(أ) تحديد المنشأة التي تمت مراجعة قوائمها المالية؛

(ب) النص على أن القوائم المالية قد تمت مراجعتها؛

(ج) تحديد عنوان كل قائمة تضمنتها القوائم المالية؛

(د) الإشارة إلى الإيضاحات، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة؛

(هـ) تحديد التاريخ أو الفترة التي تغطيها كل قائمة مالية تضمنتها القوائم المالية. (راجع: الفقرتين ٢٢٠، ٢٣٠)

٢٥. عند إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار عرض عادل، فإن رأي المراجع يجب أن يستخدم إحدى العبارتين الآتيتين، اللتين يُنظر إليهما على أنهما متكافئتان^(*)، ما لم تتطلب الأنظمة أو اللوائح خلاف ذلك:

(أ) وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، [...] وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]، أو

(ب) وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعطي صورة حقيقية وعادلة لـ [...] وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]. (راجع: الفقرات ٢٤٠-٣١٠)

٢٦. عند إبداء رأي غير معدل في القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار التزام، يجب أن يكون رأي المراجع أن القوائم المالية المرفقة مُعدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]. (راجع: الفقرات ٢٦٠-٣١٠)

٢٧. إذا كانت الإشارة إلى إطار التقرير المالي المنطبق في رأي المراجع ليست إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، أو المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، فيجب أن يحدد رأي المراجع الدولة منشأ هذا الإطار.

أساس الرأي

٢٨. يجب أن يتضمن تقرير المراجع، بعد قسم الرأي مباشرةً، قسماً بعنوان "أساس الرأي": (راجع: الفقرة ٣٢٠)

(أ) ينص على أن المراجعة تمت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية^(**): (راجع: الفقرة ٣٣٠)

* تمشياً مع العرف السائد في المملكة العربية السعودية، فإن العبارة التي سيتم استخدامها في نماذج تقارير المراجع المستقل هي: وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية [...] وفقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق]، لذا يجب على المراجع استخدام العبارة الواردة في البند (أ) من هذه الفقرة.

** معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية هي معايير المراجعة الدولية كما صدرت من المجلس الدولي مع تعديلات محدودة لتكييف تطبيقها بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير هذه التعديلات أيًا من متطلبات تلك المعايير.

- (ب) يشير إلى القسم من تقرير المراجع، الذي يوضح مسؤوليات المراجع بموجب معايير المراجعة؛
- (ج) يتضمن عبارة تفيد بأن المراجع مستقل عن المنشأة، وفقاً للمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالمراجعة، وأنه قد أوفى بمسؤولياته المسلكية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ويجب أن تحدد تلك العبارة الدولة منشأ المتطلبات المسلكية ذات الصلة، أو تشير إلى الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي): (*) (راجع: الفقرات أ٤-٣٩١)
- (د) ينص على ما إذا كان المراجع يعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها تُعدّ كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.

الاستمرارية

٢٩. عند الاقتضاء، يجب على المراجع أن يُعدّ تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).^{١٣}

الأمر الرئيسي للمراجعة

٣٠. عند مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمنشآت مدرجة، يجب على المراجع الإبلاغ عن الأمر الرئيسي للمراجعة في تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
٣١. عندما يكون مطلوباً من المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح الإبلاغ عن الأمر الرئيسي للمراجعة في تقريره، أو عندما يقرر هو ذلك، فيجب عليه القيام بذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١). (راجع: الفقرات أ٤-٤٠١)

المعلومات الأخرى

٣٢. عند الاقتضاء، يجب على المراجع أن يُعدّ تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (٧٢٠).^{١٤}

المسؤوليات عن القوائم المالية

٣٣. يجب أن يتضمن تقرير المراجع قسماً بعنوان "مسؤوليات الإدارة" (*) عن القوائم المالية. ويجب أن يستخدم تقرير المراجع المصطلح المناسب في سياق الإطار القانوني في الدولة المعنية، ولا يلزم أن يشير تحديداً إلى "الإدارة". وفي بعض الدول، قد تكون الإشارة المناسبة إلى المكلفين بالحوكمة. (راجع: الفقرة أ٤٤)
٣٤. يجب أن يصف هذا القسم من تقرير المراجع مسؤولية الإدارة عمّا يلي: (راجع: الفقرات أ٥٤-٤٨٠)
- (أ) إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ؛
- (ب) تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة^{١٥} وما إذا كان استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، في حالة الانطباق. ويجب أن يتضمن توضيح مسؤولية الإدارة عن هذا التقييم وصفاً للحالات التي يكون من المناسب فيها استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة. (راجع: الفقرة أ٤٨٠)
٣٥. يجب أن يحدد هذا القسم من تقرير المراجع أيضاً المسؤولين عن الإشراف على آلية التقرير المالي، عندما يختلف المسؤولون عن ذلك الإشراف عمّن أوفوا بالمسؤوليات المبينة في الفقرة ٣٤ أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب أن يشير عنوان هذا القسم أيضاً إلى "المكلفين بالحوكمة" أو إلى المصطلح الذي يُعدّ مناسباً في سياق الإطار النظامي في الدولة المعنية. (راجع: الفقرة أ٤٩١)

* يجب أن يشير المراجع إلى الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

^{١٣} معيار المراجعة (٥٧٠) "الاستمرارية"، الفقرات ٢١-٢٣

^{١٤} معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

** المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب الأنظمة أو اللوائح (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية.

^{١٥} معيار المراجعة (٥٧٠)، الفقرة ٢

٣٦. عندما تكون القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار عرض عادل، فإن وصف المسؤوليات عن القوائم المالية في تقرير المراجع، يجب أن يشير إلى "الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية" أو "إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة"، حسب مقتضى الحال في ظل الظروف القائمة*).

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

٣٧. يجب أن يتضمن تقرير المراجع قسماً بعنوان "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية".

٣٨. يجب في هذا القسم من تقرير المراجع: (راجع: الفقرة ٥٠ أ)

(أ) النص على أن أهداف المراجع هي:

(١) الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ؛

(٢) إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأي المراجع. (راجع: الفقرة ٥١ أ)

(ب) النص على أن التأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً؛

(ج) النص على أن التحريفات يمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ، إضافة إلى أحد الأمرين الآتيين:

(١) توضيح أنها تُعدّ جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات

الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية؛^{١٦} أو

(٢) تقديم تعريف أو وصف للأهمية النسبية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطوق. (راجع: الفقرة ٥٣ أ)

٣٩. يجب أيضاً في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الوارد في تقرير المراجع: (راجع: الفقرة ٥٠ أ)

(أ) النص على أن المراجع يمارس الحكم المهني ويحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة، وذلك كجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية؛

(ب) وصف عملية المراجعة عن طريق النص على أن مسؤوليات المراجع هي:

(١) التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ؛ وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر؛ والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأي المراجع. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

(٢) التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. وفي الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية، يجب عليه عدم ذكر عبارة أن أخذ المراجع للرقابة الداخلية في الحسبان ليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.

(٣) تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

(٤) التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلص المراجع إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فعليه أن يلفت الانتباه في تقريره إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو عليه أن يقوم بتعديل الرأي إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية.

* تمشياً مع العرف السائد في المملكة العربية السعودية، فإنه يجب أن يشير المراجع إلى "الإعداد والعرض العادل".

^{١٦} معيار المراجعة (٣٢٠) "الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة"، الفقرة ٢

وتستند استنتاجات المراجع إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريره. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

(٥) تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، عندما تكون القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار عرض عادل، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

(ج) توضيح مسؤوليات المراجع في ارتباط مراجعة المجموعة بمزيد من التفصيل، عندما ينطبق معيار المراجعة (٦٠٠)،^{١٧} وذلك عن طريق النص على ما يلي:

(١) أن مسؤوليات المراجع تتمثل في الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية للمجموعة؛

(٢) أن المراجع هو المسؤول عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها؛

(٣) أن المراجع يظل مسؤولاً وحده عن رأيه.

٤٠. يجب أيضاً في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الوارد في تقرير المراجع: (راجع: الفقرة ٥٠٠)

(أ) النص على أن المراجع يتصل بالملكفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية يتعرف عليها المراجع أثناء المراجعة؛

(ب) فيما يخص عمليات مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة، النص على أن المراجع يفيد الملكفين بالحوكمة بأنه قد التزم بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأنه يبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاله، وعند الاقتضاء، يبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة؛

(ج) فيما يخص عمليات مراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة وأي منشآت أخرى يتم الإبلاغ بشأنها عن أمور رئيسة للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، النص على أن المراجع يحدد من بين الأمور التي تم إبلاغها للملكفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ويوضح المراجع هذه الأمور في تقريره، ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم ير المراجع، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريره لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ. (راجع: الفقرة ٥٣٠)

موضع وصف مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

٤١. يجب إدراج وصف مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المطلوب بموجب الفقرتين ٣٩ و ٤٠: (راجع: الفقرة ٥٤٠)

(أ) ضمن متن تقرير المراجع؛ أو

(ب) ضمن ملحق مرفق بتقرير المراجع، وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن تقرير المراجع إشارة إلى الموضوع المراد في الملحق؛ أو (راجع: الفقرات ٥٥٠-٥٧٠)

(ج) من خلال إشارة محددة ضمن تقرير المراجع إلى موضع مثل هذا الوصف على الموقع الإلكتروني لسلطة معنية، عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً للمراجع أن يقوم بذلك. (راجع: الفقرات ٥٤٠، ٥٦٠، ٥٧٠)

٤٢. عندما يشير المراجع إلى وصف لمسؤولياته على موقع إلكتروني لسلطة معنية، يجب عليه أن يحدد أن ذلك الوصف يتناول المتطلبات الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من هذا المعيار، ولا يتعارض معها. (راجع: الفقرة ٥٦٠)

^{١٧} معيار المراجعة (٦٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

مسؤوليات التقرير الأخرى(*)

٤٣. إذا تناول المراجع في تقريره عن القوائم المالية مسؤوليات تقرير أخرى يتحملها بالإضافة إلى مسؤولياته بموجب معايير المراجعة، فيجب تناول هذه المسؤوليات الأخرى في قسم منفصل في تقرير المراجع، تحت عنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى"، أو أي عنوان آخر يناسب محتوى القسم، ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى تلك نفس الموضوعات المعروضة بموجب مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير المراجعة، حيث يمكن في هذه الحالة أن تُعرض مسؤوليات التقرير الأخرى في نفس القسم الخاص بعناصر التقرير ذات العلاقة التي تتطلبها معايير المراجعة. (راجع: الفقرات ٥٨١-٦٠٠)
٤٤. في حالة عرض مسؤوليات التقرير الأخرى في نفس القسم الخاص بعناصر التقرير ذات العلاقة التي تتطلبها معايير المراجعة، فيجب أن يميز تقرير المراجع بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عن التقرير الذي تتطلبه معايير المراجعة. (راجع: الفقرة ٦٠٠)
٤٥. إذا تضمن تقرير المراجع قسماً منفصلاً يتناول مسؤوليات التقرير الأخرى، فإن متطلبات الفقرات ٢١-٤٠ من هذا المعيار يجب إدراجها ضمن قسم بعنوان "التقرير عن مراجعة القوائم المالية". ويجب إدراج قسم "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" بعد قسم "التقرير عن مراجعة القوائم المالية". (راجع: الفقرة ٦٠٠)

اسم الشريك المسؤول عن الارتباط

٤٦. يجب ذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع عن القوائم المالية للمنشآت المدرجة، ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي. وفي الظروف النادرة التي ينوي فيها المراجع عدم ذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع، يجب على المراجع مناقشة ذلك مع المكلفين بالحوكمة لإعلامهم بتقييم المراجع لاحتمالية وخطورة التهديد الكبير للأمن الشخصي(**). (راجع: الفقرات ٦١١-٦٣١)

توقيع المراجع

٤٧. يجب أن يكون تقرير المراجع موقعاً. (راجع: الفقرتين ٦٤١، ٦٥١)

عنوان المراجع

٤٨. يجب أن يذكر تقرير المراجع اسم المكان الذي يمارس فيه المراجع عمله داخل الدولة.

تاريخ تقرير المراجع

٤٩. يجب أن يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه المراجع على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، التي تشكل أساساً لرأيه في القوائم المالية، بما في ذلك الأدلة على أن: (راجع: الفقرات ٦٦١-٦٩١)

(أ) جميع القوائم والإفصاحات التي تشملها القوائم المالية قد تم إعدادها؛

(ب) أولئك الذين لديهم السلطة المعترف بها قد أقرّوا بأنهم يتحملون المسؤولية عن تلك القوائم المالية.

تقرير المراجع المفروض بموجب نظام أو لائحة

٥٠. إذا كان المراجع مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح في دولة معينة باستخدام تنسيق أو صيغة محددة لتقرير المراجع، فلا يجوز أن يشير تقرير المراجع إلى المعايير الدولية للمراجعة إلا إذا تضمن كحد أدنى كل عنصر من العناصر الآتية: (راجع: الفقرتين ٧٠٠، ٧١١)

(أ) عنواناً.

(ب) المخاطب بالتقرير، وفقاً لما تتطلبه ظروف الارتباط.

* من أمثلة التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى ما نص عليه نظام الشركات في الفقرة الخامسة من المادة العشرين من أنه على المراجع أن يضمن في تقريره "... ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس في حدود اختصاصه، ...".

** ينص نظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية في مادته السابعة على ما يلي: "على المحاسب القانوني الالتزام بما يلي: ١- التوقيع والمصادقة على التقارير الصادرة منه، ويكون التوقيع والمصادقة في الشركة المهنية من الشريك الذي شارك في إعداد التقرير أو أشرف على إعدادة". ولم يعط النظام أي استثناءات.

- (ج) قسم الرأي الذي يحتوي على إبداء رأي في القوائم المالية، وإشارة إلى إطار التقرير المالي المنطبق المستخدم في إعداد القوائم المالية (بما في ذلك تحديد الدولة منشأ إطار التقرير المالي، إذا لم يكن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، أو المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، انظر الفقرة ٢٧).
- (د) تحديد القوائم المالية للمنشأة التي تمت مراجعتها.
- (هـ) عبارة تنص على أن المراجع مستقل عن المنشأة، وفقاً للمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالمراجعة، وأنه قد أوفى بمسؤولياته المسلكية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ويجب أن تحدد هذه العبارة الدولة منشأ المتطلبات المسلكية ذات الصلة، أو تشير إلى الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة.*
- (و) عند الاقتضاء، قسماً يتناول متطلبات التقرير الواردة في الفقرة ٢٢ من معيار المراجعة (٥٧٠)، ولا يتعارض معها.
- (ز) عند الاقتضاء، قسم "أساس الرأي المتحفظ (أو المعارض)"، يتناول متطلبات التقرير الواردة في الفقرة ٢٣ من معيار المراجعة (٥٧٠)، ولا يتعارض معها.
- (ح) عند الاقتضاء، قسماً يتضمن المعلومات التي يتطلبها معيار المراجعة (٧٠١)، أو المعلومات الإضافية المتعلقة بالمراجعة التي تفرضها أنظمة أو لوائح والتي تتناول، ولا تتعارض مع، متطلبات التقرير الواردة في ذلك المعيار.^{١٨} (راجع: الفقرات ٧٢٢-٧٥١)
- (ط) عند الاقتضاء، قسماً يتناول متطلبات التقرير الواردة في الفقرة ٢٤ من معيار المراجعة (٧٢٠).
- (ي) وصفاً لمسؤوليات الإدارة عن إعداد القوائم المالية، وتحديد أولئك المسؤولين عن الإشراف على آلية التقرير المالي، يتناول المتطلبات الواردة في الفقرات ٣٣-٣٦، ولا يتعارض معها.
- (ك) إشارة إلى المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والأنظمة أو اللوائح، ووصفاً لمسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية، يتناول المتطلبات الواردة في الفقرات ٣٧-٤٠، ولا يتعارض معها. (راجع: الفقرات ٥٠٠-٥٣١)
- (ل) فيما يخص عمليات مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمنشآت مدرجة، اسم الشريك المسؤول عن الارتباط ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي.
- (م) توقيع المراجع.
- (ن) عنوان المراجع.
- (س) تاريخ تقرير المراجع.

تقرير المراجع عن عمليات المراجعة التي تمت وفقاً لكلٍ من معايير المراجعة لدولة معينة والمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية (**)

٥١. قد يكون المراجع مطالباً بالقيام بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة في دولة معينة ("معايير المراجعة الوطنية")، إضافة إلى التزامه بالمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية عند القيام بالمراجعة. وإذا كان الحال كذلك، فإن تقرير المراجع يمكن أن يشير إلى المعايير الدولية للمراجعة، إضافة إلى معايير المراجعة الوطنية، ولكن لا يجوز للمراجع القيام بذلك إلا إذا: (راجع: الفقرتين ٧٦، ٧٧)
- (أ) لم يوجد تعارض بين المتطلبات الواردة في معايير المراجعة الوطنية وتلك الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، من الممكن أن يقود المراجع إلى: (١) تكوين رأي مختلف، أو (٢) عدم تضمين فقرة لفت انتباه أو فقرة أمر آخر، تتطلبها المعايير الدولية للمراجعة في الظروف ذات الصلة؛

* يجب أن يشير المراجع إلى الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

^{١٨} معيار المراجعة (٧٠١)، الفقرات ١١-١٦

** وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالتحويل إلى المعايير الدولية للمراجعة، فإنه لن توجد مجموعة أخرى من معايير المراجعة في المملكة، مما يعني عدم انطباق هذه الفقرات على البيئة المحلية للمراجعة في المملكة.

(ب) تضمن تقرير المراجع، كحدٍ أدنى، جميع العناصر المحددة في الفقرات ٥٠(أ)-(س) أعلاه، عندما يستخدم المراجع التنسيق أو الصيغة المحددة بموجب معايير المراجعة الوطنية. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى "الأنظمة أو اللوائح" الواردة في الفقرة ٥٠(ك) يجب أن تُقرأ على أنها إشارة إلى معايير المراجعة الوطنية. ومن ثم، يجب أن يحدد تقرير المراجع معايير المراجعة الوطنية تلك.

٥٢. عندما يشير تقرير المراجع إلى كلٍ من المعايير الوطنية والمعايير الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فيجب أن يحدد تقرير المراجع الدولة منشأ معايير المراجعة الوطنية.

المعلومات التكميلية المعروضة مع القوائم المالية (راجع: الفقرات ٧٨-٨٤)

٥٣. في حال عرض معلومات تكميلية مع القوائم المالية المُراجعة لا يتطلها إطار التقرير المالي المنطبق، يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت المعلومات التكميلية، بحسب الحكم المهني للمراجع، تُعدّ رغم ذلك جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية بسبب طبيعتها أو كيفية عرضها. وعندما تكون المعلومات التكميلية جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، فإن رأي المراجع يجب أن يغطيها.

٥٤. إذا لم يتم النظر إلى المعلومات التكميلية التي لا يتطلها إطار التقرير المالي المنطبق على أنها جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المُراجعة، فيجب على المراجع تقويم ما إذا كانت تلك المعلومات التكميلية معروضة بطريقة تميزها بشكلٍ كافٍ وواضح عن القوائم المالية المُراجعة. وإذا لم يكن الحال كذلك، فيجب حينئذٍ على المراجع أن يطلب من الإدارة تغيير طريقة عرض المعلومات التكميلية غير المُراجعة. وإذا رفضت الإدارة القيام بذلك، وجب على المراجع أن يحدد المعلومات التكميلية غير المُراجعة، وأن يوضح في تقريره أن تلك المعلومات التكميلية لم تتم مراجعتها.

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة (راجع: الفقرة ١٢)

١١. تقوم الإدارة بعدد من الاجتهادات بشأن المبالغ والإفصاحات في القوائم المالية.

٢٢. يحتوى معيار المراجعة (٢٦٠) على نقاش بشأن الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية.^{١٩} وعند النظر في الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، قد يعلم المراجع بوجود تحيز محتمل في اجتهادات الإدارة. وقد يخلُص المراجع إلى أن التأثير التراكمي لغياب الحيادية، مع تأثير التحريفات غير المُصححة، يتسبب في أن تكون القوائم المالية ككل محرفة بشكلٍ جوهري. ومن بين المؤشرات الدالة على غياب الحيادية مما قد يؤثر على تقويم المراجع لما إذا كانت القوائم المالية ككل محرفة بشكلٍ جوهري ما يلي:

- التصحيح الانتقائي للتحريفات التي تم لفت انتباه الإدارة إليها أثناء المراجعة (على سبيل المثال، تصحيح التحريفات التي تؤثر بالزيادة في الأرباح المُعلنة، وعدم تصحيح التحريفات التي تؤثر بالنقصان في الأرباح المُعلنة).
- التحيز المحتمل من جانب الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية.

٣٣. يتناول معيار المراجعة (٥٤٠) (المُحدّث) احتمال تحيز الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية.^{٢٠} ولا تشكل المؤشرات الدالة على التحيز المحتمل من جانب الإدارة تحريفات لأغراض استنباط الاستنتاجات عن مدى معقولية كل تقدير محاسبي على حدة. ومع ذلك، فقد تؤثر هذه المؤشرات على تقويم المراجع لما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري.

السياسات المحاسبية المفصّح عنها في القوائم المالية بشكلٍ مناسب (راجع: الفقرة ١٣(أ))

٤٤. عند تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تفصّح بشكلٍ مناسب عن السياسات المحاسبية المهمة التي تم اختيارها وتطبيقها، فإن اهتمام المراجع يتضمن أموراً مثل:

^{١٩} معيار المراجعة (٢٦٠) "الاتصال بالملكيين بالحوكمة"، الملحق الثاني

^{٢٠} معيار المراجعة (٥٤٠) (المُحدّث) "مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات"، الفقرة ٢١

- ما إذا كانت جميع الإفصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المهمة المطلوب إدراجها بموجب إطار التقرير المالي المنطبق قد تم الإفصاح عنها؛
- ما إذا كانت المعلومات عن السياسات المحاسبية المهمة التي تم الإفصاح عنها ملائمة، وبالتالي تعكس كيفية تطبيق ضوابط الإثبات والقياس والعرض الواردة في إطار التقرير المالي المنطبق على فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في القوائم المالية في الظروف الخاصة لعمليات المنشأة وبيئتها؛
- مدى الوضوح الذي تم به عرض السياسات المحاسبية المهمة.

المعلومات المعروضة في القوائم المالية ملائمة ويمكن الاعتماد عليها وقابلة للمقارنة والفهم (راجع: الفقرة ١٣(د))

٥١. يتضمن تقويم مدى قابلية القوائم المالية للفهم النظر في أمور مثل:

- ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية معروضة بطريقة واضحة ومختصرة.
- ما إذا كان موضع الإفصاحات المهمة يمنحها البروز المناسب (على سبيل المثال، عندما يكون لمعلومات خاصة بالمنشأة قيمة متصورة لدى المستخدمين). وما إذا كانت الإفصاحات قد تم ربطها بإحالات مرجعية على نحو مناسب، بطريقة لا تنشأ عنها تحديات كبيرة للمستخدمين عند تحديد المعلومات الضرورية.

الإفصاح عن تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية (راجع: الفقرة ١٣(ه))

٦١. من الشائع أن تعرض القوائم المالية المعدّة وفقاً لإطار ذي غرض عام المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. ويتضمن القيام، في ضوء إطار التقرير المالي المنطبق، بتقويم ما إذا كانت القوائم المالية توفر إفصاحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، يتضمن ذلك النظر في أمور مثل:

- مدى ملاءمة المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى خصوصيتها لظروف المنشأة؛
- ما إذا كانت الإفصاحات كافية لمساعدة المستخدمين المستهدفين على فهم:
 - طبيعة وحجم الأصول والالتزامات المحتملة للمنشأة الناتجة عن معاملات أو أحداث لا تستوفي ضوابط الإثبات (أو ضوابط إلغاء الإثبات) المحددة بموجب إطار التقرير المالي المنطبق.
 - طبيعة ومدى مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن المعاملات والأحداث.
 - الطرق المستخدمة والافتراضات والاجتهادات الممارسة، والتغيرات الطارئة عليها، التي تؤثر على المبالغ المعروضة أو المصحح عنها بأية طريقة أخرى، بما في ذلك تحليلات الحساسية ذات الصلة.

تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل (راجع: الفقرة ١٤)

٧١. تقر بعض أطر التقرير المالي صراحةً أو ضمناً بمفهوم العرض العادل.^{٢١} وكما هو مشار إليه في الفقرة ٧(ب) من هذا المعيار، فإن إطار العرض العادل^{٢٢} للتقرير المالي لا يقتصر على المطالبة بالالتزام بمتطلبات الإطار، بل يقر أيضاً بشكل صريح أو ضمني بأنه قد يكون من الضروري أن توفر الإدارة إفصاحات تتعدى تلك المطلوبة بشكل خاص بموجب ذلك الإطار.^{٢٣}

٨١. يُعد تقويم المراجع لما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل، فيما يتعلق بالعرض والإفصاح على السواء، أمراً خاضعاً للحكم المهني. ويأخذ هذا التقويم في الحسبان أموراً مثل حقائق وظروف المنشأة، بما في ذلك التغيرات التي تطرأ عليها، ويستند إلى فهم المراجع للمنشأة وأدلة

^{٢١} على سبيل المثال، تشير المعايير الدولية للتقرير المالي إلى أن العرض العادل يتطلب التعبير الصادق عن تأثيرات المعاملات والأحداث والحالات الأخرى وفقاً لتعريفات الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وضوابط إثباتها.

^{٢٢} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٣(أ)

^{٢٣} على سبيل المثال، تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي من المنشأة تقديم إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بالمتطلبات المحددة في المعايير الدولية للتقرير المالي غير كاف لتمكين المستخدمين من فهم تأثير بعض المعاملات والأحداث والحالات الأخرى على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة (المعيار الدولي للمحاسبة (١) "عرض القوائم المالية"، الفقرة ١٧(ج)).

المراجعة التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة. ويتضمن التقويم أيضاً النظر، على سبيل المثال، في الإفصاحات اللازمة لتحقيق عرض عادل والناشئة عن أمور يمكن أن تكون جوهرية (بعبارة أخرى، وبشكل عام، تُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس القوائم المالية ككل)، مثل تأثير تطور متطلبات التقرير المالي أو تغير البيئة الاقتصادية.

٩١. قد يتضمن تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضاً عادلاً، على سبيل المثال، إجراء مناقشات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن آرائهم في أسباب اختيار عرض معين، إضافة إلى البدائل التي تم أخذها في الحسبان. ويمكن أن تتضمن المناقشات، على سبيل المثال:

● درجة تجميع أو تفصيل المبالغ في القوائم المالية، وما إذا كان عرض المبالغ أو الإفصاحات يحجب معلومات مفيدة، أو ينتج عنه معلومات مضللة.

● الاتساق مع ممارسات الصناعة المناسبة، أو ما إذا كانت أي حالات خروج عن هذه الممارسات تُعد ملائمة لظروف المنشأة وبالتالي تُعد مبررة.

وصف إطار التقرير المالي المنطبق (راجع: الفقرة ١٥)

١٠٠. كما هو موضح في معيار المراجعة (٢٠٠)، يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، إدراج وصفٍ كافٍ لإطار التقرير المالي المنطبق في القوائم المالية.^{٢٤} ويُخبر ذلك الوصف مستخدمي القوائم المالية بالإطار الذي تستند إليه تلك القوائم.

١١١. لا يُعد وصف القوائم المالية بأنها مُعدّة وفقاً لإطار تقرير مالي معين وصفاً مناسباً إلا إذا كانت القوائم المالية مستوفية لجميع متطلبات ذلك الإطار التي تكون سارية خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

١٢١. لا يُعد وصف إطار التقرير المالي المنطبق بلغة غير دقيقة متحفظة أو مقيدة (على سبيل المثال، "إن القوائم المالية تلتزم بشكل كبير بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية") وصفاً كافياً لذلك الإطار لأن ذلك قد يضل مستخدمي القوائم المالية.

الإشارة إلى أكثر من إطار واحد للتقرير المالي

١٣١. في بعض الحالات، قد توضح القوائم المالية أنها أُعدت وفقاً لإطارين من أطر التقرير المالي (على سبيل المثال، الإطار الوطني والمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية). وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الإدارة مطالبة بإعداد القوائم المالية وفقاً لكلٍ من الإطارين، أو لرغبة الإدارة في القيام بذلك، وفي تلك الحالة يُعد كلا الإطارين إطار تقرير مالي منطبق. ولا يكون ذلك الوصف مناسباً إلا إذا كانت القوائم المالية ملتزمة بكل إطار على حدة. ولا اعتبار أن القوائم المالية مُعدة وفقاً لكل من الإطارين، يجب أن تكون القوائم المالية ملتزمة بكل الإطارين في نفس الوقت، دون أية حاجة للتوفيق بين القوائم. وفي الواقع العملي، يكون من غير المرجح الالتزام بكل الإطارين في نفس الوقت ما لم تتبنى الدولة الإطار الآخر (على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقرير المالي) كإطار وطني خاص بها، أو ما لم تتخلص من جميع معوقات الالتزام به.

١٤١. إن القوائم المالية المُعدة وفقاً لإطار تقرير مالي ما والتي تحتوي على إيضاح أو قائمة إضافية تطابق النتائج مع تلك التي كانت لتظهر بموجب إطار آخر، لا تُعتبر مُعدّة وفقاً لذلك الإطار الآخر. ويرجع ذلك إلى أن القوائم المالية لا تتضمن جميع المعلومات بالطريقة المطلوبة بموجب ذلك الإطار الآخر.

١٥١. ومع ذلك، قد تُعدّ القوائم المالية وفقاً لإطار تقرير مالي واحد منطبق، وبالإضافة إلى ذلك، تصف في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية مدى التزام القوائم المالية بإطار آخر (على سبيل المثال، إعداد قوائم مالية وفقاً لإطار وطني مع توضيح مدى التزامها بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية). وقد يمثل ذلك الوصف معلومات مالية تكميلية، كما هو موضح في الفقرة ٥٤، يغطيها رأي المراجع إذا لم يكن بالإمكان تمييزها بشكل واضح عن القوائم المالية.

شكل الرأي

١٦١. قد توجد حالات لا تحقق فيها القوائم المالية العرض العادل، على الرغم من إعدادها وفقاً لمتطلبات إطار عرض عادل. وعندما يكون الحال كذلك، فقد يكون من الممكن للإدارة تضمين إفصاحات إضافية في القوائم المالية تتعدى تلك المطلوبة على وجه التحديد بموجب ذلك

^{٢٤} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرتان ٤٤ وأه

الإطار، أو في ظروف نادرة للغاية، قد تقوم الإدارة بالخروج عن متطلب وارد في الإطار من أجل تحقيق العرض العادل للقوائم المالية. (راجع: الفقرة ١٨)

١٧٠. من النادر جداً أن يرى المراجع أن القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار التزام معين تعتبر مضللة إذا قرر المراجع وفقاً لمعييار المراجعة (٢١٠) أن الإطار مقبول.^{٢٥} (راجع: الفقرة ١٩)

تقرير المراجع (راجع: الفقرة ٢٠)

١٨٠. يشمل التقرير المكتوب التقارير الصادرة في شكل نسخة ورقية وتلك التي تصدر باستخدام وسيط إلكتروني.

١٩٠. يحتوي ملحق هذا المعيار على أمثلة توضيحية لتقارير عن القوائم المالية، تتضمن العناصر المنصوص عليها في الفقرات ٢١-٤٩. وباستثناء قسسي الرأي وأساس الرأي، لم يضع هذا المعيار متطلبات لترتيب عناصر تقرير المراجع. ومع ذلك، يتطلب هذا المعيار استخدام عناوين محددة، تهدف إلى المساعدة في زيادة التعرف على تقارير المراجع التي تشير إلى عمليات المراجعة التي تمت وفقاً لمعايير المراجعة، خاصة في الحالات التي تُعرض فيها عناصر تقرير المراجع بترتيب يختلف عن تقارير المراجع التوضيحية الواردة في ملحق هذا المعيار.

تقرير المراجع عن عمليات المراجعة التي تمت وفقاً لمعايير المراجعة

العنوان (راجع: الفقرة ٢١)

٢٠٠. العنوان الذي يشير إلى أن التقرير هو تقرير مراجع مستقل، على سبيل المثال "تقرير المراجع المستقل"، يُميّز تقرير المراجع المستقل عن التقارير الصادرة من غيره.

المخاطب بالتقرير (راجع: الفقرة ٢٢)

٢١٠. قد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو شروط الارتباط الأشخاص الذين سيوجه إليهم تقرير المراجع. ويكون تقرير المراجع موجهاً عادةً إلى أولئك الذين تم إعداد التقرير لهم، وغالباً ما يكون موجهاً إما إلى المساهمين أو المكلفين بالحكومة في المنشأة التي يتم مراجعة قوائمها المالية.

رأي المراجع (راجع: الفقرات ٢٤-٢٦)

الإشارة إلى القوائم المالية التي تمت مراجعتها

٢٢٠. ينص تقرير المراجع، على سبيل المثال، على أن المراجع قد راجع القوائم المالية للمنشأة، والتي تشمل [عنوان كل قائمة مالية تتألف منها المجموعة الكاملة من القوائم المالية المطلوبة بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، مع تحديد التاريخ أو الفترة التي تغطيها كل قائمة مالية] والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة.

٢٣٠. عندما يعلم المراجع أن القوائم المالية المُراجعة ستُضمّن في مستند يحتوي على معلومات أخرى، مثل التقرير السنوي، فقد يأخذ المراجع في الحسبان تحديد أرقام الصفحات المعروضة فيها القوائم المالية المُراجعة، إذا سمح شكل العرض بذلك. ويساعد ذلك المستخدمين في تحديد القوائم المالية التي يتعلق بها تقرير المراجع.

"تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية" أو "تعطي صورة حقيقية وعادلة" (*)

٢٤٠. يُنظر إلى عبارتي "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية"، و"تعطي صورة حقيقية وعادلة" على أنهما متكافئتان. ويُحدّد استخدام عبارة "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية" أو عبارة "تعطي صورة حقيقية وعادلة" في أية دولة معينة تبعاً للأنظمة أو اللوائح التي تحكم مراجعة القوائم المالية في تلك الدولة، أو من خلال الممارسة المتعارف عليها في تلك الدولة. وعندما تتطلب الأنظمة أو اللوائح استخدام صيغة مختلفة، فإن ذلك لا يؤثر على المتطلب الوارد في الفقرة ١٤ من هذا المعيار، الذي يتطلب من المراجع تقويم العرض العادل للقوائم المالية المعدة وفقاً لإطار عرض عادل.

^{٢٥} معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرة ٦(أ)

* تمشياً مع العرف السائد في المملكة العربية السعودية، فإن العبارة التي سيتم استخدامها في نماذج تقارير المراجع المستقل هي: وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة، تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية [...] طبقاً لـ [إطار التقرير المالي المنطبق].

٢٥١. عندما يُبدي المراجع رأياً غير مُعدّل، فمن غير المناسب استخدام عبارات مثل "استناداً إلى الشرح السابق" أو "مع مراعاة" فيما يتعلق بالرأي، لأنها توجي برأي مشروط أو بإضعاف أو تعديل الرأي.

وصف القوائم المالية والأمر التي تعرضها

٢٦١. يغطي رأي المراجع المجموعة الكاملة من القوائم المالية، حسب تعريفها في إطار التقرير المالي المنطبق. فعلى سبيل المثال، في حالة العديد من الأُطر ذات الغرض العام، قد تتضمن القوائم المالية: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة، التي تضم عادةً ملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى. وفي بعض الدول، قد يُنظر أيضاً إلى المعلومات الإضافية على أنها جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

٢٧١. في حالة القوائم المالية المُعدّة وفقاً لإطار عرض عادل، ينص رأي المراجع على أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، أو تعطي صورة حقيقية وعادلة للأمر التي تهدف القوائم المالية لعرضها. فعلى سبيل المثال، في حالة القوائم المالية المُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، تتمثل هذه الأمور في المركز المالي للمنشأة في تاريخ نهاية الفترة، والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة للفترة المنتهية في ذلك التاريخ. وبالتالي، فإن الفراغ [...] الوارد في الفقرة ٢٥ وغيرها في هذا المعيار المقصود منه هو أن محل الكلمات بالخط المائل في الجملة السابقة، عندما يكون إطار التقرير المالي المنطبق هو المعايير الدولية للتقرير المالي، أو يتم استبداله في حالة أطر التقرير المالي الأخرى المنطبقة بكلمات تصف الأمور التي تهدف القوائم المالية لعرضها.

وصف إطار التقرير المالي المنطبق وكيف يمكن أن يؤثر على رأي المراجع

٢٨١. المقصود من تحديد إطار التقرير المالي المنطبق في رأي المراجع هو إعلام مستخدمي تقرير المراجع بالسياق الذي تم فيه إبداء رأي المراجع؛ وليس المقصود الحد من التقويم الذي تتطلبه الفقرة ١٤. ويتم تحديد إطار التقرير المالي المنطبق بمصطلحات مثل:

"... وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين" أو

"... وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الدولة (ص)..."

٢٩١. عندما يشمل إطار التقرير المالي المنطبق معايير تقرير مالي ومتطلبات نظامية أو تنظيمية، يتم تحديد الإطار بمصطلحات مثل "... وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين(*)". ويتناول معيار المراجعة (٢١٠) الظروف التي توجد فيها أوجه تعارض بين معايير التقرير المالي والمتطلبات النظامية أو التنظيمية.^{٢٦}

٣٠١. كما هو مُبيّن في الفقرة ١٣١، قد تُعدّ القوائم المالية وفقاً لإطارين من أطر التقرير المالي، وبناءً عليه يعد كلاهما إطار تقرير مالي منطبق. وبالتالي، يتم أخذ كل إطار في الحسبان بشكل منفصل عند تكوين رأي المراجع عن القوائم المالية، ويشير رأي المراجع وفقاً للفقرات ٢٧-٢٥ إلى كلٍ من الإطارين على النحو الآتي:

(أ) في حالة التزام القوائم المالية بكل إطار على حدة، يتم إبداء رأيين: وهما، رأي بأن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لأحد إطارَي التقرير المالي المنطقيين (على سبيل المثال، الإطار الوطني)، ورأي بأن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار التقرير المالي الأخر المنطبق (على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية). وقد يتم إبداء هذين الرأيين بشكل منفصل، أو في جملة واحدة (على سبيل المثال، تعرض القوائم المالية بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية [...])، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الدولة (ص)، ووفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية).

(ب) في حالة التزام القوائم المالية بأحد الإطارين دون الإطار الآخر، يمكن إبداء رأي غير معدل بأن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار واحد (على سبيل المثال، الإطار الوطني)، وإبداء رأي مُعدّل فيما يتعلق بالإطار الأخر (على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية) وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٥).

* يقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمده الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من معايير أو آراء فنية لمواضيع لا تغطيها المعايير الدولية مثل موضوع الزكاة.

^{٢٦} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ١٨

٣١١. كما هو مُبيّن في الفقرة أ١٠، قد تفيد القوائم المالية بأنها ملتزمة بإطار التقرير المالي المنطبق، وإضافة لذلك، تفصح عن مدى التزامها بإطار تقرير مالي آخر. ويُغطي رأي المراجع تلك المعلومات التكميلية إذا لم يكن من الممكن تمييزها بوضوح عن القوائم المالية (انظر الفقرتين ٥٣ و٥٤ وما يتعلق بهما من مواد تطبيقية في الفقرات ٧٨١-٨٤١). وبناءً عليه:

(أ) إذا كان الإفصاح عن الالتزام بالإطار الآخر مضملاً، فيتم إبداء رأي مُعدّل وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٥).

(ب) إذا كان الإفصاح غير مضمّل، إلا أن المراجع يرى أنه على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية، فتتم إضافة فقرة لفت انتباه وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٦)، للفت الانتباه إلى الإفصاح.

أساس الرأي (راجع: الفقرة ٢٨)

٣٢١. يقدم قسم أساس الرأي سياقاً مهماً عن رأي المراجع. وعليه، يتطلب هذا المعيار أن يكون قسم أساس الرأي تالياً مباشرةً لقسم الرأي في تقرير المراجع.

٣٣١. إن الإشارة إلى المعايير المستخدمة تخبر مستخدمي تقرير المراجع بأن المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير مستقرة.

المتطلبات المسلكية ذات الصلة (راجع: الفقرة ٢٨ ج)

٣٤١. يؤدي تحديد الدولة منشأ المتطلبات المسلكية ذات الصلة إلى زيادة الشفافية بشأن تلك المتطلبات المتعلقة بارتباط المراجعة ذي الصلة. ويوضح معيار المراجعة (٢٠٠) أن المتطلبات المسلكية ذات الصلة تتألف عادةً من النصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشدداً.^{٢٧} وعندما تشتمل المتطلبات المسلكية ذات الصلة على المتطلبات الواردة في الميثاق، فإن العبارة قد تشير أيضاً إلى الميثاق. وإذا كان الميثاق الدولي يشكل جميع المتطلبات المسلكية ذات الصلة بالمراجعة، فلا يلزم أن تحدد العبارة الدولة المنشأ.*

٣٥١. في بعض الدول، قد توجد المتطلبات المسلكية ذات الصلة في عدة مصادر مختلفة، مثل مدونة أخلاق المهنة والقواعد والمتطلبات الإضافية في الأنظمة أو اللوائح. وعندما تكون متطلبات الاستقلال والمتطلبات المسلكية الأخرى ذات الصلة مُضمّنة في عدد محدود من المصادر، فقد يختار المراجع تسمية المصدر (المصادر) ذي الصلة (على سبيل المثال، اسم المدونة أو القواعد أو اللوائح المنطبقة في الدولة المعنية)، أو قد يشير إلى مصطلح متعارف عليه يُلخص بشكل مناسب تلك المصادر (على سبيل المثال، متطلبات الاستقلال لعمليات مراجعة المنشآت الخاصة في الدولة (ص)).

٣٦١. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية أو شروط ارتباط المراجعة من المراجع أن يقدم في تقريره معلومات أكثر تحديداً عن مصادر المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، المنطبقة على مراجعة القوائم المالية.

٣٧١. عند تحديد قدر المعلومات الذي من المناسب إدراجه في تقرير المراجع عند وجود مصادر متعددة للمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بمراجعة القوائم المالية، فإن ثمة عامل مهم ينبغي أخذه في الحسبان يتمثل في تحقيق التوازن بين الشفافية وخطر حجب المعلومات المفيدة الأخرى في تقرير المراجع.

اعتبارات خاصة لعمليات مراجعة المجموعات

٣٨١. في عمليات مراجعة المجموعات، عندما تكون هناك مصادر متعددة للمتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلال، تتعلق الإشارة إلى الدولة في تقرير المراجع عادةً بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المنطبقة على فريق ارتباط المجموعة. والسبب في ذلك أنه عند مراجعة المجموعة، يخضع مراجعو مكونات المجموعة أيضاً للمتطلبات المسلكية ذات الصلة بمراجعة المجموعة.^{٢٨}

٣٩١. لا تضع معايير المراجعة متطلبات استقلال أو متطلبات مسلكية خاصة للمراجعين، بمن فيهم مراجعي المكونات، وعليه، فإنها لا توسّع من نطاق متطلبات الاستقلال الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة أو المتطلبات المسلكية الأخرى التي يخضع لها فريق ارتباط المجموعة،

^{٢٧} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٧١

* يجب أن يشير المراجع إلى الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

^{٢٨} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٣٧١

ولا تلغي تلك المتطلبات، ولا تتطلب معايير المراجعة كذلك من مراجع المكوّن أن يخضع في جميع الحالات لنفس متطلبات الاستقلال الخاصة التي تنطبق على فريق ارتباط المجموعة. ولذلك، فإن المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلال، قد تكون معقدة في حالة مراجعة المجموعات. ويقدم معيار المراجعة (٦٠٠)^{٢٩} إرشادات للمراجعين عند تنفيذ الأعمال على المعلومات المالية للمكونات من أجل مراجعة المجموعات، بما في ذلك الحالات التي لا يستوفي فيها مراجع المكوّن متطلبات الاستقلال ذات صلة بمراجعة المجموعة.

الأمر الرئيسي للمراجعة (راجع: الفقرة ٣١)

- ٤٠.٤. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح الإبلاغ بالأمر الرئيسي للمراجعة عند مراجعة منشآت أخرى بخلاف المنشآت المدرجة، على سبيل المثال، المنشآت التي يتم وصفها في تلك الأنظمة أو اللوائح بأنها منشآت ذات اهتمام عام.
- ٤١.٤. قد يقرر المراجع أيضاً الإبلاغ بالأمر الرئيسي للمراجعة في حالة بعض المنشآت الأخرى، بما في ذلك تلك التي قد تكون ذات مصلحة عامة مهمة، على سبيل المثال بسبب وجود عدد كبير وقطاع عريض من أصحاب المصالح ونظراً لطبيعة وحجم الأعمال. وقد يكون من بين أمثلة تلك المنشآت المؤسسات المالية (مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد) ومنشآت أخرى مثل المنشآت الخيرية.
- ٤٢.٤. يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) من المراجع الاتفاق على شروط ارتباط المراجعة مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، ويوضح أن أدوار الإدارة والمكلفين بالحوكمة عند الاتفاق على شروط ارتباط المراجعة للمنشأة تعتمد على ترتيبات الحوكمة في المنشأة والأنظمة أو اللوائح ذات الصلة.^{٣٠} ويتطلب معيار المراجعة (٢١٠) أيضاً أن يتضمن خطاب ارتباط المراجعة، أو أي شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب، إشارة إلى الشكل والمضمون المتوقع لأي تقارير سيصدرها المراجع.^{٣١} وعندما لا يكون المراجع مطالباً على أي نحو آخر بالإبلاغ عن الأمر الرئيسي للمراجعة، يوضح معيار المراجعة (٢١٠)^{٣٢} أنه قد يكون من المفيد للمراجع أن يدرج في شروط ارتباط المراجعة إشارة إلى إمكانية الإبلاغ عن الأمر الرئيسي للمراجعة في تقرير المراجع، وفي بعض الدول، قد يكون من الضروري للمراجع أن يدرج إشارة إلى مثل هذه الإمكانية للاحتفاظ بالقدرة على القيام بهذا الإبلاغ.

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام

- ٤٣.٤. المنشآت المدرجة ليست شائعة في القطاع العام. ومع ذلك، قد تكون منشآت القطاع العام مهمة نظراً لحجمها أو تعقيدها أو من منظور جوانب المصلحة العام. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون المراجع في منشآت القطاع العام مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح، أو قد يقرر على أي نحو آخر، الإبلاغ بالأمر الرئيسي للمراجعة في تقريره.

المسؤوليات عن القوائم المالية (راجع: الفقرتين ٣٣، ٣٤)

- ٤٤.٤. يوضح معيار المراجعة (٢٠٠) الافتراض الأساس، فيما يتعلق بمسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، الذي على أساسه يتم إجراء المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.^{٣٢} وتتحمل الإدارة والمكلفون بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، المسؤولية عن إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، بما في ذلك عند الاقتضاء، عرضها العادل. وتتحمل الإدارة أيضاً المسؤولية عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ. ويتضمن وصف مسؤوليات الإدارة في تقرير المراجع إشارة إلى كلتا المسؤوليتين، حيث يساعد ذلك في توضيح الافتراض الأساس الذي تمت المراجعة على أساسه للمستخدمين. ويستخدم معيار المراجعة (٢٦٠) مصطلح "المكلفين بالحوكمة" لوصف الشخص (الأشخاص) أو المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة عن الإشراف على المنشأة، ويتضمن نقاشاً بشأن تنوع هياكل الحوكمة عبر الدول وبحسب نوع المنشأة.

^{٢٩} معيار المراجعة (٦٠٠)، الفقرتان ١٩ و ٢٠

^{٣٠} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرتان ٩ و ٢٢

^{٣١} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ١٠

^{٣٢} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ٢٥١

^{٣٣} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٣(ي)

٤٥١. قد توجد ظروف يكون من المناسب فيها للمراجع أن يضيف إلى أوصاف مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة الواردة في الفقرتين ٣٤ و٣٥، ليعكس المسؤوليات الإضافية ذات الصلة بإعداد القوائم المالية في سياق الدولة المعنية أو طبيعة المنشأة.

٤٦١. يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) من المراجع الاتفاق على مسؤوليات الإدارة في خطاب ارتباط، أو في أي شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب.^{٣٤} ويوفر معيار المراجعة (٢١٠) بعض المرونة عند القيام بذلك عن طريق توضيح أنه إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تحدد مسؤوليات الإدارة، وحسب مقتضى الحال، مسؤوليات المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بالتقرير المالي، فقد يقرر المراجع أن النظام أو اللائحة تتضمن مسؤوليات هي بحسب حكمه المهني مكافئة في تأثيرها لتلك الواردة في معيار المراجعة (٢١٠). وفيما يتعلق بتلك المسؤوليات التي تُعد مكافئة، قد يستخدم المراجع نص النظام أو اللائحة لوصفها في خطاب الارتباط، أو في أي شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب. وفي تلك الحالات، قد يُستخدم هذا النص أيضاً في تقرير المراجع لوصف مسؤوليات الإدارة وفقاً لما تتطلبه الفقرة ٣٤(أ) من هذا المعيار. وفي ظروف أخرى، بما في ذلك عندما يقرر المراجع عدم استخدام نص النظام أو اللائحة الوارد في خطاب الارتباط، تُستخدم الصيغة الواردة في الفقرة ٣٤(أ) من هذا المعيار. وإضافة إلى تضمين وصف مسؤوليات الإدارة في تقرير المراجع، وفقاً لما تتطلبه الفقرة ٣٤، قد يشير المراجع إلى وصف أكثر تفصيلاً لهذه المسؤوليات عن طريق تضمين إشارة إلى المصدر الذي يمكن الحصول منه على تلك المعلومات (على سبيل المثال، في التقرير السنوي للمنشأة أو الموقع الإلكتروني لسلطة معنية).

٤٧١. في بعض الدول، قد تشير الأنظمة أو اللوائح، التي تحدد مسؤوليات الإدارة، بشكل خاص إلى المسؤولية عن مدى كفاية الدفاتر والسجلات المحاسبية أو النظام المحاسبي. وحيث إن الدفاتر والسجلات والنظم تُعد جزءاً لا يتجزأ من الرقابة الداخلية، فإن الأوصاف الواردة في معيار المراجعة (٢١٠) وفي الفقرة ٣٣ لا تشير إليها تحديداً.

٤٨١. يقدم ملحق هذا المعيار أمثلة توضيحية لكيفية تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة ٣٤(ب) عندما يكون إطار التقرير المالي المنطبق هو المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وفي حالة استخدام إطار تقرير مالي منطبق آخر بخلاف المعايير الدولية للتقرير المالي، فإن العبارات التوضيحية الواردة في ملحق هذا المعيار قد تحتاج إلى التعديل لتعكس تطبيق إطار التقرير المالي الآخر في ظل الظروف القائمة.

الإشراف على آلية التقرير المالي (راجع: الفقرة ٣٥)

٤٩١. عندما يشارك بعض، وليس كل، الأفراد المشاركين في الإشراف على آلية التقرير المالي في إعداد القوائم المالية أيضاً، فإن الوصف الذي تتطلبه الفقرة ٣٥ من هذا المعيار قد يحتاج إلى تعديل، ليعكس بشكل مناسب الظروف الخاصة بالمنشأة. وعندما يكون الأفراد المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي هم أنفسهم المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، فلا يتطلب الأمر الإشارة إلى مسؤوليات الإشراف.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (راجع: الفقرات ٣٧-٤٠)

٥٠١. يمكن تكييف وصف مسؤوليات المراجع الذي تتطلبه الفقرات ٣٧-٤٠ من هذا المعيار ليعكس الطبيعة الخاصة للمنشأة، على سبيل المثال، عندما يتناول تقرير المراجع قوائم مالية موحدة. ويتضمن المثال التوضيحي (٢) الوارد في ملحق هذا المعيار مثالاً على كيفية القيام بذلك.

أهداف المراجع (راجع: الفقرة ٣٨(أ))

٥١١. يوضح تقرير المراجع أن أهداف المراجع تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأي المراجع. وذلك على خلاف مسؤوليات الإدارة عن إعداد القوائم المالية.

وصف الأهمية النسبية (راجع: الفقرة ٣٨(ج))

٥٢١. يقدم ملحق هذا المعيار أمثلة توضيحية لكيفية تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة ٣٨(ج)، والمتعلق بتقديم وصف للأهمية النسبية، عندما يكون إطار التقرير المالي المنطبق هو المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وفي حالة استخدام إطار تقرير مالي منطبق آخر بخلاف المعايير الدولية للتقرير المالي، فإن العبارات التوضيحية المعروضة في ملحق هذا المعيار قد تحتاج إلى التعديل لتعكس تطبيق إطار التقرير المالي الآخر في ظل الظروف القائمة.

^{٣٤} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ٦(ب)(١)-(٢)

مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمعييار المراجعة (٧٠١) (راجع: الفقرة ٤٠ (ج))

٥٣١. قد يرى المراجع أيضاً أنه من المفيد تقديم معلومات إضافية عند وصف مسؤولياته، تتعدى ما هو مطلوب بموجب الفقرة ٤٠ (ج). فعلى سبيل المثال، قد يشير المراجع إلى المتطلب الوارد في الفقرة ٩ من معييار المراجعة (٧٠١) الذي يقضي بتحديد الأمور التي تطلبت اهتماماً كبيراً منه أثناء تنفيذ المراجعة، مع الأخذ في الحسبان المجالات التي يرتفع فيها خطر التحريف الجوهرى المقيم أو المخاطر المهمة التي تم التعرف عليها وفقاً لمعييار المراجعة (٣١٥) (المحدث في عام ٢٠١٩)؛ وأحكام المراجع المهمة فيما يتعلق بالمجالات الواردة في القوائم المالية والتي انطوت على اجتهاد مهم من جانب الإدارة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تم تحديد أنها تحتوي على عدم تأكد مرتفع يحيط بالتقدير؛ والتأثيرات الواقعة على المراجعة بسبب الأحداث أو المعاملات المهمة التي وقعت خلال الفترة.

موضع وصف مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (راجع: الفقرتين ٤١، ٥٠ (ي))

٥٤١. يُعد إدراج المعلومات التي تتطلبها الفقرتان ٣٩ و ٤٠ من هذا المعيار في ملحق مرفق بتقرير المراجع، أو الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية يحتوي على تلك المعلومات، عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، طريقة مفيدة لتبسيط محتوى تقرير المراجع. ولكن لأن وصف مسؤوليات المراجع يحتوي على معلومات تُعد ضرورية للوفاء بتوقعات المستخدمين من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة، فيجب إدراج إشارة في تقرير المراجع إلى المكان الذي يمكن منه الوصول إلى تلك المعلومات.

الإدراج في ملحق (راجع: الفقرتين ٤١ (ب)، ٥٠ (ي))

٥٥١. تسمح الفقرة ٤١ للمراجع بإدراج الإفادات التي تتطلبها الفقرتان ٣٩ و ٤٠ والتي تصف مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في ملحق مرفق بتقرير المراجع، شريطة إضافة إشارة مناسبة في متن تقرير المراجع إلى الموضوع المراد في الملحق. وفيما يلي مثال توضيحي للكيفية التي يمكن بها الإشارة في تقرير المراجع إلى مثل هذا الملحق:

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

ويحتوي الملحق (X) من هذا التقرير على وصف أكثر تفصيلاً لمسؤولياتنا عن مراجعة القوائم المالية. وبشكل هذا الوصف، الذي يقع في [رقم الصفحة أو إشارة أخرى محددة إلى موضع الوصف]، جزءاً من تقريرنا.

الإشارة إلى موقع إلكتروني لسلطة معنية (راجع: الفقرتين ٤١ (ج)، ٤٢)

٥٦١. توضح الفقرة ٤١ أن المراجع يمكن أن يشير إلى وصف مسؤولياته على موقع إلكتروني لسلطة معنية، فقط إذا كان ذلك مسموحاً به بشكل صريح بموجب الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية. وقد تصف المعلومات على الموقع الإلكتروني، التي يتم تضمينها في تقرير المراجع عن طريق إشارة محددة إلى المكان الذي توجد فيه تلك المعلومات على الموقع الإلكتروني، عمل المراجع أو المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة على نطاق أوسع، إلا أنها لا يمكن أن تكون متعارضة مع الوصف المطلوب في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من هذا المعيار. ويعني هذا أن صيغة وصف مسؤوليات المراجع على الموقع الإلكتروني قد تكون أكثر تفصيلاً، أو قد تتناول أموراً أخرى تتعلق بمراجعة القوائم المالية، بشرط أن تعكس تلك الصيغة الأمور التي تتناولها الفقرتان ٣٩ و ٤٠ دون أن تتعارض معها.

٥٧١. قد تكون السلطة المعنية هيئة وطنية لوضع معايير المراجعة أو سلطة تنظيمية أو هيئة رقابية على مهنة المراجعة. وتحظى تلك المؤسسات بوضع جيد يؤهلها لضمان دقة المعلومات القياسية واكتمالها واستمرار توفرها. ولن يكون من المناسب للمراجع أن يقوم بصون أي موقع إلكتروني من ذلك القبيل. وفيما يلي مثال توضيحي للكيفية التي يمكن بها الإشارة في تقرير المراجع إلى مثل هذا الموقع الإلكتروني:

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب

غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

ويحتوي الموقع الإلكتروني لـ [اسم المؤسسة] على وصف أكثر تفصيلاً لمسؤولياتنا عن مراجعة القوائم المالية، وذلك على الرابط التالي: [عنوان الموقع الإلكتروني]. ويشكل هذا الوصف جزءاً من تقريرنا.

مسؤوليات التقرير الأخرى (راجع: الفقرات ٤٣-٤٥)

٥٨. في بعض الدول، قد يتحمل المراجع مسؤوليات إضافية للتقرير عن أمور أخرى تُضاف إلى مسؤولياته بموجب معايير المراجعة. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب من المراجع التقرير عن أمور معينة إذا لفتت انتباهه أثناء مراجعة القوائم المالية. وفي حالات أخرى، قد يُطلب من المراجع تنفيذ إجراءات إضافية محددة وإعداد تقرير بشأنها، أو إبداء رأي في أمور محددة، مثل مدى كفاية الدفاتر والسجلات المحاسبية، أو الرقابة الداخلية على التقرير المالي، أو تقديم معلومات أخرى. وغالباً ما توفر معايير المراجعة في الدولة المعنية إرشادات بشأن مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمسؤوليات التقرير الإضافية المحددة في تلك الدولة.

٥٩. في بعض الحالات، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة أو قد تسمح للمراجع بالتقرير عن هذه المسؤوليات الأخرى كجزء من تقريره عن القوائم المالية. وفي حالات أخرى، قد يُطلب من المراجع أو قد يُسمح له بالتقرير عنها في تقرير منفصل.

٦٠. لا تسمح الفقرات ٤٣-٤٥ من هذا المعيار بالجمع بين عرض مسؤوليات التقرير الأخرى وعرض مسؤوليات المراجع بموجب معايير المراجعة إلا عندما تتناول هذه المسؤوليات نفس الموضوعات، وعندما تميز صيغة تقرير المراجع بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عن تلك التي تكون بموجب معايير المراجعة. ومثل هذا التمييز الواضح قد يجعل من الضروري الإشارة في تقرير المراجع إلى مصدر مسؤوليات التقرير الأخرى، والنص فيه على أن تلك المسؤوليات تتعدى تلك المطلوبة بموجب معايير المراجعة. وفي غير ذلك، يتطلب الأمر تناول مسؤوليات التقرير الأخرى في قسم منفصل في تقرير المراجع بعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى"، أو أي عنوان آخر يناسب محتوى القسم. وفي مثل هذه الحالات، تتطلب الفقرة ٤٤ من المراجع أن يذكر مسؤوليات التقرير بموجب معايير المراجعة تحت عنوان "التقرير عن مراجعة القوائم المالية".

اسم الشريك المسؤول عن الارتباط (راجع: الفقرة ٤٦)

٦١. يتمثل هدف المكتب المنصوص عليه في معيار إدارة الجودة (١) في تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بحيث يوفر هذا النظام للمكتب تأكيداً معقولاً بشأن ما يلي:

● وفاء المكتب والعاملين فيه بمسؤولياتهم وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة، وتنفيذهم للارتباطات وفقاً لهذه المعايير والمتطلبات؛

● مناسبة تقارير الارتباطات الصادرة عن المكتب أو الشركاء المسؤولين عن الارتباطات في ظل الظروف القائمة.

وبغض النظر عن هدف معيار إدارة الجودة (١)، فإن تسمية الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع يهدف إلى توفير المزيد من الشفافية لمستخدمي تقرير المراجع عن القوائم المالية للمنشآت المدرجة.

٦٢. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية أن يتضمن تقرير المراجع اسم شريك الارتباط المسؤول عن عمليات مراجعة أخرى بخلاف تلك التي تمثل مراجعة لقوائم مالية خاصة بمنشآت مدرجة. وقد يُطلب من المراجع أيضاً بموجب الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية، أو قد يقرر من تلقاء نفسه، إدراج معلومات إضافية تتعدى ذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقريره وذلك لزيادة التعرف على الشريك المسؤول عن الارتباط، على سبيل المثال، رقم الرخصة المهنية له في الدولة التي يمارس فيها عمله.

٦٣. في حالات نادرة، قد يتعرف المراجع على معلومات أو قد يواجه تجارب تشير إلى احتمالية وجود تهديد للأمن الشخصي، وأنه إذا أُعلن عن هوية

^{٣٥} معيار إدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، الفقرة

الشريك المسؤول عن الارتباط للعموم، فقد يؤدي ذلك إلى إلحاق أذى بدني به، أو بأعضاء آخرين في فريق الارتباط أو أفراد آخرين ذوي علاقة وثيقة بهم. غير أن هذا التهديد لا يشمل، على سبيل المثال، تهديدات المساءلة النظامية أو العقوبات النظامية أو التنظيمية أو المهنية. وقد ينتج عن المناقشات مع المكلفين بالحوكمة بشأن الظروف التي قد تؤدي إلى إلحاق أذى بدني معلومات إضافية حول احتمالية أو خطورة التهديد الكبير للأمن الشخصي. وقد تضع الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية مزيداً من المتطلبات ذات الصلة بتحديد ما إذا كان من الممكن إغفال الإفصاح عن اسم الشريك المسؤول عن الارتباط.

توقيع المراجع (راجع: الفقرة ٤٧)

٦٤أ. يكون توقيع المراجع إما باستخدام اسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع أو بكليهما، حسب مقتضى الحال في الدولة المعنية. وبالإضافة إلى توقيع المراجع، قد يكون المراجع مطالباً في دول معينة أن يفصح في تقريره عن المُسَمَّى المحاسبي المني للمراجع، أو حقيقة أن المراجع أو المكتب، حسب مقتضى الحال، قد تم اعتماده من قبل سلطة الترخيص المعنية في تلك الدولة.

٦٥أ. في بعض الحالات، قد تسمح الأنظمة أو اللوائح باستخدام توقيعات إلكترونية في تقرير المراجع.

تاريخ تقرير المراجع (راجع: الفقرة ٤٩)

٦٦أ. يعلم مستخدم تقرير المراجع من خلال تاريخ هذا التقرير أن المراجع قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث والمعاملات التي علم بها المراجع والتي حدثت حتى ذلك التاريخ. ويتناول معيار المراجعة (٥٦٠) مسؤولية المراجع عن الأحداث والمعاملات التي تمت بعد تاريخ تقرير المراجع.

٦٧أ. حيث إن المراجع يقدم رأياً في القوائم المالية، والقوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة، فإن المراجع لا يُعد في وضع يتيح له استنتاج أنه قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة حتى يتم الحصول على أدلة بأن جميع القوائم والإفصاحات التي تتألف منها القوائم المالية قد تم إعدادها وأن الإدارة قد قبلت بتحمل المسؤولية عنها.

٦٨أ. في بعض الدول، تحدد الأنظمة أو اللوائح الأفراد أو الجهات (على سبيل المثال، المدراء) المسؤولين عن استنتاج أن جميع القوائم المالية والإفصاحات التي تشملها قد تم إعدادها، وتحدد كذلك آلية الاعتماد اللازمة. وفي تلك الحالات، يتم الحصول على الأدلة المتعلقة بهذا الاعتماد قبل تاريخ التقرير عن القوائم المالية. ومع ذلك، ففي دول أخرى، لا تكون آلية الاعتماد مُحددة في الأنظمة أو اللوائح. وفي مثل هذه الحالات، يتم النظر في الإجراءات التي تتبعها المنشأة عند إعداد قوائمها المالية والانتهاؤها منها في ضوء هيكل إدارتها وحوكمتها، من أجل التعرف على الأفراد أو الجهة التي لديها سلطة استنتاج أن جميع القوائم التي تشملها القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بها، قد تم إعدادها. وفي بعض الحالات، يحدد نظام أو لائحة أيضاً المرحلة في آلية التقرير عن القوائم المالية، التي من المتوقع أن تكتمل عندها المراجعة.

٦٩أ. في بعض الدول، يتطلب الأمر اعتماد القوائم المالية بشكل نهائي من قبل المساهمين قبل إصدار القوائم المالية للعموم. وفي هذه الدول، لا يُعد الاعتماد النهائي من قبل المساهمين ضرورياً لكي يستنتج المراجع أنه قد حصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة. ويكون تاريخ اعتماد القوائم المالية لأغراض معايير المراجعة هو أقرب تاريخ يحدد فيه الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة المعترف بها أن جميع القوائم والإفصاحات التي تشملها القوائم المالية قد تم إعدادها وأنهم يقرون بتحمل المسؤولية عنها.

تقرير المراجع المفروض بموجب نظام أو لائحة (راجع: الفقرة ٥٠)

٧٠أ. يوضح معيار المراجعة (٢٠٠) أن المراجع قد يكون مطالباً بالالتزام بمتطلبات نظامية أو تنظيمية، بالإضافة إلى معايير المراجعة^{٣٧}. وعندما تتعلق الاختلافات بين المتطلبات النظامية أو التنظيمية ومعايير المراجعة فقط بتنسيق وصيغة تقرير المراجع، فإن المتطلبات الواردة في الفقرة ٥٠(أ)-(س) تبين الحد الأدنى من العناصر التي يلزم إدراجها في تقرير المراجع كشرط لإمكانية الإشارة لمعايير المراجعة. وفي تلك الظروف، لا تكون هناك حاجة لتطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات ٢١-٤٩ التي لم يتم تضمينها في الفقرة ٥٠(أ)-(س)، بما في ذلك على سبيل المثال، الترتيب المطلوب لقسمي الرأي وأساس الرأي.

^{٣٦} معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"، الفقرات ١٠-١٧

^{٣٧} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٦٠أ

٧١أ. في حالة عدم تعارض المتطلبات المحددة في دولة معينة مع المعايير الدولية للمراجعة، فإن التنسيق والصيغة المطلوبة بموجب الفقرات ٢١-٤٩ من هذا المعيار تساعد مستخدمى تقرير المراجع في التعرف بصورة أسهل على تقرير المراجع الذي يكون مُعداً لعملية مراجعة تمت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة.

المعلومات المطلوبة بموجب معيار المراجعة (٧٠١) (راجع: الفقرة ٥٠(ح))

٧٢أ. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح من المراجع توفير معلومات إضافية عن المراجعة التي تم تنفيذها، والتي قد تتضمن معلومات تتسق مع أهداف معيار المراجعة (٧٠١)، أو قد تصف طبيعة ومدى الاتصال المتعلق بتلك الأمور.

٧٣أ. لا تلغي معايير المراجعة الأنظمة أو اللوائح التي تحكم مراجعة القوائم المالية. وفي حالة انطباق معيار المراجعة (٧٠١)، فلا يمكن الإشارة إلى معايير المراجعة في تقرير المراجع إلا إذا كان القسم المطلوب بموجب الفقرة ٥٠(ح) من هذا المعيار لا يتعارض، عند تطبيق الأنظمة أو اللوائح، مع متطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (٧٠١). وفي مثل هذه الظروف، قد يحتاج المراجع إلى تكييف جوانب معينة من الإبلاغ في تقريره عن الأمور الرئيسية للمراجعة التي يتطلبها معيار المراجعة (٧٠١)، على سبيل المثال عن طريق:

- تعديل العنوان "الأمور الرئيسية للمراجعة"، إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تفرض عنواناً معيناً؛
- شرح سبب تقديم المعلومات المطلوبة بموجب الأنظمة أو اللوائح في تقرير المراجع، على سبيل المثال عن طريق الإشارة إلى النظام أو اللائحة ذات الصلة، ووصف كيفية تعلق تلك المعلومات بالأمور الرئيسية للمراجعة؛
- الإضافة إلى المعلومات المفروضة، عندما تفرض الأنظمة أو اللوائح طبيعة الوصف ومداه، وذلك لتحقيق وصف عام، يتسق مع المتطلب الوارد في الفقرة ١٣ من معيار المراجعة (٧٠١)، لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة.

٧٤أ. يتناول معيار المراجعة (٢١٠) الظروف التي تفرض فيها الأنظمة أو اللوائح في الدولة ذات الصلة تنسيق تقرير المراجع، الذي يتضمن على وجه الخصوص رأي المراجع، أو تفرض صياغة التقرير بمصطلحات تختلف بشكل جوهري عن متطلبات معايير المراجعة. وفي هذه الظروف، يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) من المراجع تقويم:

(أ) ما إذا كان من المحتمل أن يُسيء المستخدمون فهم التأكيد الذي تم التوصل إليه من مراجعة القوائم المالية، وإذا كان الأمر كذلك،

(ب) ما إذا كان تضمين تفسير إضافي في تقرير المراجع يمكن أن يخفف من سوء الفهم المحتمل.

وإذا استنتج المراجع أن التفسير الإضافي في تقرير المراجع لن يخفف من سوء الفهم المحتمل، فإن معيار المراجعة (٢١٠) يتطلب ألا يقبل المراجع ارتباط المراجعة، ما لم يكن مطالباً بذلك بموجب نظام أو لائحة. ووفقاً لمعيار المراجعة (٢٠١)، لا يُعد ارتباط المراجعة المُتَّذَّ وفقاً لهذا النظام أو هذه اللائحة مستوفياً لمعايير المراجعة. وعليه، فلا يذكر المراجع في تقريره أية إشارة إلى أن المراجعة قد تمت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.^{٣٨}

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام

٧٥أ. قد يكون لدى مراجعي منشآت القطاع العام أيضاً القدرة بمقتضى الأنظمة أو اللوائح للتقرير العلني، إما في تقرير المراجع أو في تقرير إضافي، عن أمور معينة قد تتضمن معلومات تتسق مع أهداف معيار المراجعة (٧٠١). وفي مثل هذه الظروف، قد يحتاج المراجع إلى تكييف جوانب معينة من الإبلاغ في تقريره عن الأمور الرئيسية للمراجعة التي يتطلبها معيار المراجعة (٧٠١) أو إدراج إشارة في تقريره إلى وجود وصف للأمر في التقرير الإضافي.

تقرير المراجع عن عمليات المراجعة التي تمت وفقاً لكلٍ من معايير المراجعة لدولة معينة والمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية* (راجع: الفقرة ٥١)

٧٦أ. قد يشير المراجع في تقريره إلى القيام بالمراجعة وفقاً لكل من المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ووفقاً لمعايير

^{٣٨} معيار المراجعة (٢١٠)، الفقرة ٢١

* وفقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالتحويل الى المعايير الدولية للمراجعة، فإنه لن توجد مجموعة أخرى من معايير المراجعة في المملكة، مما يعني عدم انطباق هذه الفقرات على البيئة المحلية للمراجعة في المملكة.

مراجعة وطنية، وذلك عندما يلتزم بكل المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بالمراجعة، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير المراجعة الوطنية ذات الصلة.^{٣٩}

٧٧أ. لا تُعد الإشارة إلى كلٍ من المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الوطنية إشارة مناسبة في حال وجود تعارض بين متطلبات المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومتطلبات معايير المراجعة الوطنية، وكان من شأن هذا التعارض أن يقود المراجع إلى تكوين رأي مختلف أو إلى عدم تضمين فقرة لفت انتباهه أو فقرة أمر آخر تتطلبها معايير المراجعة في الظروف ذات الصلة. وفي مثل هذه الحالة، يشير تقرير المراجع فقط إلى معايير المراجعة (سواء المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، أو معايير المراجعة الوطنية) التي تم إعداد تقرير المراجع وفقاً لها.

المعلومات التكميلية المعروضة مع القوائم المالية (راجع: الفقرتين ٥٣، ٥٤)

٧٨أ. في بعض الظروف، قد يكون مطلوباً من المنشأة بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المعايير، أو قد تختار بشكل طوعي، أن تعرض إلى جانب القوائم المالية معلومات تكميلية غير مطلوبة بموجب إطار التقرير المالي المنطبق. فعلى سبيل المثال، قد يتم عرض معلومات تكميلية لتعزيز فهم المستخدم لإطار التقرير المالي المنطبق، أو لتوفير توضيح إضافي حول بنود محددة في القوائم المالية. ويتم عرض هذه المعلومات عادةً إما في جداول ملحقّة أو كإيضاحات إضافية.

٧٩أ. توضح الفقرة ٥٣ من هذا المعيار أن رأي المراجع يغطي المعلومات التكميلية التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية بسبب طبيعتها أو طريقة عرضها. ويعد هذا التقويم مسألة حكم مهني. وللتوضيح:

- عندما تتضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية توضيحاً أو مطابقة لمدى التزام القوائم المالية بإطار تقرير مالي آخر، فقد يرى المراجع أن هذه معلومات تكميلية لا يمكن تمييزها بوضوح عن القوائم المالية. ويغطي رأي المراجع أيضاً عندئذٍ الإيضاحات أو الجداول الملحقّة التي توضع لها إحالات مرجعية في القوائم المالية.

- عند وجود حساب إضافي للربح والخسارة يفصح عن بنود إنفاق محددة كجدول منفصل مُضمّن كملحق للقوائم المالية، فقد يرى المراجع أن هذه معلومات تكميلية يمكن تمييزها بوضوح عن القوائم المالية.

٨٠أ. لا تحتاج المعلومات التكميلية التي يغطيها رأي المراجع إلى الإشارة إليها بشكل خاص في تقرير المراجع، وذلك عندما تكون الإشارة إلى الإيضاحات في وصف القوائم التي تتألف منها القوائم المالية في تقرير المراجع كافية.

٨١أ. قد لا تتطلب الأنظمة أو اللوائح مراجعة المعلومات التكميلية، وقد تقرر الإدارة أن تطلب من المراجع عدم تضمين المعلومات التكميلية في نطاق مراجعة القوائم المالية.

٨٢أ. يتضمن تقويم المراجع لما إذا كانت المعلومات التكميلية غير المُراجعة معروضة بطريقة يمكن أن تُفسّر على أنها مشمولة في رأي المراجع، على سبيل المثال، مكان عرض تلك المعلومات فيما يتعلق بالقوائم المالية، وأي معلومات تكميلية تمت مراجعتها، وما إذا كانت معنونة بشكل واضح بأنها "غير مُراجعة".

٨٣أ. قد تغير الإدارة طريقة عرض المعلومات التكميلية غير المُراجعة، التي يمكن تفسيرها على أن رأي المراجع يغطيها، على سبيل المثال، عن طريق:

- حذف أية إحالات مرجعية من القوائم المالية إلى الجداول الملحقّة غير المُراجعة أو الإيضاحات غير المُراجعة بحيث يكون التمييز بين المعلومات المُراجعة وغير المُراجعة واضحاً بشكل كافٍ.

- وضع المعلومات التكميلية غير المُراجعة خارج القوائم المالية، أو إذا كان ذلك غير ممكن في ظل الظروف القائمة، القيام كحد أدنى بوضع الإيضاحات غير المُراجعة معاً في نهاية الإيضاحات المطلوبة المرفقة بالقوائم المالية، مع عنونها بوضوح على أنها غير مُراجعة. ويمكن أن يُساء تفسير الإيضاحات غير المُراجعة المتداخلة مع الإيضاحات المُراجعة ويُعتقد أنه قد تمت مراجعتها.

٨٤أ. إن حقيقة كون المعلومات التكميلية غير مُراجعة لا تعفي المراجع من مسؤولياته الموضحة في معيار المراجعة (٧٢٠).

^{٣٩} معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٦١١

الملحق (*)

(راجع: الفقرة ١٩أ)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل عن القوائم المالية

- المثال التوضيحي (١): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل
- المثال التوضيحي (٢): تقرير المراجع عن القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل
- المثال التوضيحي (٣): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل (عندما تكون هناك إشارة إلى مواد موجودة على موقع إلكتروني لسلطة معنية)
- المثال التوضيحي (٤): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار التزام ذي غرض عام

* تم إدخال بعض التعديلات على صياغة نماذج تقرير المراجع المستقل الواردة في هذا المعيار ومعايير التقرير الأخرى، بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير أي من تلك التعديلات من مكونات تقرير المراجع المستقل حسب ما يتطلبه كل معيار.

المثال التوضيحي (١): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف بعد تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية^{٤٠}**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

^{٤٠} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) - انظر المثال التوضيحي (١) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (٧٢٠)].

مسؤوليات الإدارة(*) والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٤١}

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية،^{٤٢} والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات (***)، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة (***) .

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي (***):

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب الأنظمة أو اللوائح (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية.

^{٤١} في جميع هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحاً الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

^{٤٢} عندما تكون مسؤولية الإدارة هي إعداد قوائم مالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، فيمكن قراءة هذه العبارة على النحو الآتي: "الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة...". ووفقاً للعرف السائد في المملكة فإن هذه العبارة لا تستخدم في تقارير المراجعين.

** يلزم الإشارة إلى النظام الأساسي (أو عقد التأسيس)، بحسب مقتضى الحال، إذا كان يتضمن أحكاماً إضافية تتعلق بإعداد القوائم المالية.

*** يجب على المراجع أن يسي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠).

**** توضح الفقرة ٤١ (ب) من هذا المعيار أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١ (ج) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع أدناه.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٤٣}
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعاات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[سيختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع اعتماداً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمراجع التي تحددها الأنظمة أو اللوائح المحلية أو معايير المراجعة الوطنية. ويجب تناول الأمور التي تناولتها الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية الأخرى (يُشار إليها بلفظ "مسؤوليات التقرير الأخرى") ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس الموضوعات المعروضة ضمن مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير المراجعة كجزء من قسم "التقرير عن مراجعة القوائم المالية". وقد يتم دمج التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى الذي يتناول نفس الموضوعات التي تتطلبها معايير المراجعة (أي تضمينه في قسم "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" تحت العناوين الفرعية المناسبة) بشرط أن تميز الصيغة الواردة في تقرير المراجع بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عن التقرير الذي تتطلبه معايير المراجعة عند وجود اختلاف من ذلك القبيل.

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٤٣} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية.

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٢): تقرير المراجع عن القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة لمنشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- يضم الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، جميع المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية الموحدة، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة^{٤٤}

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (س) والمنشآت التابعة لها (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ وأدائها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وقد فينا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

^{٤٤} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

الأمر الرئيسة للمراجعة

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأيها فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠١)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) - انظر المثال التوضيحي (١) في الملحق الثاني لمعييار المراجعة (٧٢٠)].

مسؤوليات الإدارة(*) والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة^{٤٥}

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية،^{٤٦} والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات (***)، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعززم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة (***)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بتزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي (***):

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب الأنظمة أو اللوائح (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية.

^{٤٥} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلح الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

^{٤٦} عندما تكون مسؤولية الإدارة هي إعداد قوائم مالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، فيمكن قراءة هذه العبارة على النحو الآتي: "الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة...". ووفقاً للعرف السائد في المملكة فإن هذه العبارة لا تستخدم في تقارير المراجعين.

** يلزم الإشارة إلى النظام الأساسي (أو عقد التأسيس)، بحسب مقتضى الحال، إذا كان يتضمن أحكاماً إضافية تتعلق بإعداد القوائم المالية.

*** يجب على المراجع أن يسي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعييار المراجعة (٢٦٠)

**** توضح الفقرة ٤١(ب) من هذا المعيار أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع أدناه.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.^{٤٧}
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبذلهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة. ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم نُعدّ هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[سيختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع اعتماداً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمراجع التي تحددها الأنظمة أو اللوائح المحلية أو معايير المراجعة الوطنية. ويجب تناول الأمور التي تناولتها الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية الأخرى (يُشار إليها بلفظ "مسؤوليات التقرير الأخرى") ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس الموضوعات المعروضة ضمن مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير المراجعة كجزء من قسم "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة". وقد يتم دمج التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى الذي يتناول نفس الموضوعات التي تتطلبها معايير المراجعة (أي تضمينه في قسم "التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" تحت العناوين الفرعية المناسبة) بشرط أن تميز الصيغة الواردة في تقرير المراجع بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عن التقرير الذي تتطلبه معايير المراجعة عند وجود اختلاف من ذلك القبيل].

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٤٧} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية الموحدة.

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٣): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار عرض عادل

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) غير منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.
- يختار المراجع الإشارة إلى وصف مسؤولياته الوارد على موقع إلكتروني لسلطة معنية.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى] أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) - انظر المثال التوضيحي (١) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (٧٢٠)].

مسؤوليات الإدارة(*) والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٤٨}

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.^{٤٩} والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات (***)، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتمز الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة (***) .

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

ويحتوي الموقع الإلكتروني لـ [اسم المؤسسة] على وصف أكثر تفصيلاً لمسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية، وذلك على الرابط التالي: [رابط الموقع الإلكتروني]. وبشكل هذا الوصف جزءاً من تقريرنا.

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (****)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب نظام أو لائحة (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الأطراف الخارجية.

^{٤٨} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحاً الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

^{٤٩} عندما تكون مسؤولية الإدارة هي إعداد قوائم مالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، فيمكن قراءة هذه العبارة على النحو الآتي: "الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة ...". ووفقاً للعرف السائد في المملكة فإن هذه العبارة لا تستخدم في تقارير المراجعين.

** يلزم الإشارة إلى النظام الأساسي (أو عقد التأسيس)، بحسب مقتضى الحال، إذا كان يتضمن أحكاماً إضافية تتعلق بإعداد القوائم المالية.

*** يجب على المراجع أن يسي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠)

**** ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٤): تقرير المراجع عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، والمُعَدَّة وفقاً لإطار التّزام ذي غرض عام

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مطلوبة بموجب نظام أو لائحة. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) غير منطبق).
- قام بإعداد القوائم المالية إدارة المنشأة وفقاً لإطار التقرير المالي (النظام س ص ع) للدولة (ص) (بعبارة أخرى، إطار تقرير مالي يشمل نظاماً أو لائحة، ومصمم لتلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات المالية لقطاع واسع من المستخدمين، ولكنه ليس إطار عرض عادل).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر.
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

[المخاطبون المعنيون]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة للشركة معدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لنظام (س ص ع) لدولة (ص).

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) - انظر المثال التوضيحي (١) في الملحق الثاني لمعيار المراجعة (٧٢٠)].

مسؤوليات الإدارة(*) والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٥٠}

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً لنظام (س ص ع) لدولة (ص)،^{٥١} وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتمز الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة(**).

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي(***):

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.^{٥٢}
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

* المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب نظام أو لائحة (أو وفقاً لعقد الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية وعن محتوياتها تجاه الاطراف الخارجية.

^{٥٠} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

^{٥١} عندما تكون مسؤولية الإدارة هي إعداد قوائم مالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، فيمكن قراءة هذه العبارة على النحو الآتي: "الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة ...". ووفقاً للعرف السائد في المملكة فإن هذه العبارة لا تستخدم في تقارير المراجعين.

** يجب على المراجع أن يستي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (٢٦٠)

*** توضح الفقرة ٤١(ب) من هذا المعيار أن هذا الجزء المظلل يمكن تضمينه في ملحق يُرفق بتقرير المراجع. وتوضح الفقرة ٤١(ج) أنه عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح أو معايير المراجعة الوطنية صراحةً بذلك، فإنه يمكن أن تتم الإشارة إلى موقع إلكتروني خاص بسلطة معنية، يحتوي على وصف لمسؤوليات المراجع، بدلاً من تضمين هذه المواد في تقرير المراجع، بشرط أن يكون الوصف الموجود على الموقع الإلكتروني يتناول، ولا يتعارض مع، وصف مسؤوليات المراجع أدناه.

^{٥٢} يتم تعديل هذه الجملة، حسب مقتضى الحال، في الظروف التي يكون المراجع فيها مسؤولاً أيضاً عن إصدار رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع مراجعة القوائم المالية.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in October 2023 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in January 2024, and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.” The approved text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>“قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في يناير ٢٠٢٤ بإعداد الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٢ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في أكتوبر ٢٠٢٣ باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا الكتاب بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان “بيان السياسات: سياسة ترجمة مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين”. والنسخة المعتمدة من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٢، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو عن التصرفات التي قد تنشأ نتيجة لها.</p>
<p>English language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2023 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٣ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2024 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص العربي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٤ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition] ISBN: [978-1-60815-546-0]</p>	<p>العنوان الأصلي: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition] ردمك: [978-1-60815-546-0]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل على permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند.”</p>